لجنة التنسيق الدولية
للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

بيان لجنة التنسيق الدولية إلى
الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من المقاولات التجارية
بخصوص حقوق الإنسان

الدورة الأولى، 06-10 يوليوز/تموز 2015، قصر الأمم، جنيف

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئات عامة مستقلة ومنشأة على المستوى الوطني وفق مبادئ باريس التي اعتمدتها الأمم المتحدة وتضطلع بمسؤولية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ترحب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالفرصة التي أتيحت لها من أجل المشاركة في الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من المقاولات التجارية بخصوص حقوق الإنسان.

إن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات، إذ تؤكد على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تعبر عن قلقها من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الأنشطة التجارية في العديد من السياقات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية، وذلك رغم إقرار مجلس حقوق الإنسان بالإجماع تلك المبادئ عام 2011؛

وإذ ترحب لجنة التنسيق الدولية بالوعي المتزايد وتعبئة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإنها تعبر عن قلقها من أن التدابير المتخذة من قبل الدول بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية تبقى غير كافية.

وفقا لذلك، تؤكد لجنة التنسيق الدولية على دعوتها لجميع الدول والشركات عبر الوطنية وغيرها من المقاولات التجارية إلى مضاعفة جهودها والاضطلاع بواجباتها وبمسؤولياتها وفق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وإذ تأخذ علما باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 26/L.22/Rev.1، تعبر المؤسسات الوطنية عن استعدادها للمساهمة بشكل بناء في مسار الفريق العامل الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإن لجنة التنسيق الدولية ترغب في التشديد على ما يلي:

- أن تستند المقترحات المتعلقة بصك ملزم بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الأدلة القائمة على الحقائق التي تبين القيمة العملية لحماية حقوق الإنسان وتفعيلها.
- أن يرتكز الصك الملزم بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وأن يكون مكملا للجهود الحالية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتنفيذ المبادئ المذكورة. وينبغي أن يعزز هذا الصك الجديد خاصة تنفيذ خطط العمل الوطنية. وتساهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عدد من البلدان في مسارات خطة العمل الوطنية.

- ينبغي أن يكون إعداد صك دولي ملزم قانونا مسارا متزامنا مع إدماج مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في النصوص والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- من خلال تجربة المؤسسات الوطنية، يحدث جزء كبير من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية في الشركات العاملة غالبا على الصعيد المحلي. لذلك، ندعو الدول الأعضاء إلى توسيع النقاش ليشمل إضافة للشركات عبر الوطنية العدد الكبير من المؤسسات التجارية العاملة على الصعيد المحلي.
- نشجع الفريق العامل الحكومي الدولي على اعتماد ووضع مسار شفاف وشامل وتشاركي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول ومنظمات أرباب العمل ونقابات العمال، والمقاولات التجارية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ويضمن تمثيلا واسعا لأصحاب الحقوق مع تركيز خاص على الفئات المهمشة والمجتمعات المتأثرة. ونوصي بإشراك المجتمع المدني والاستشارة معه، وإخباره باعتباره شريكا في مسار إعداد صك دولي ملزم قانونا.

وقد تم بناء التقدم المحرز مؤخرا في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على أساس توافق دولي تمت صياغته بعناية، ولا يجب التخلي عنه. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الحفاظ هذا التوافق، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية، سواء كانت في القطاع الخاص أو العام.